



إلى

السيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام
والمندوب الوزاري

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

تُشكل السنة المالية القادمة محطة أساسية في مسار تأكيد التحول التدريجي والإيجابي على مستوى نموذجنا التنموي بصفة عامة والبنيات الاقتصادية والإنتاجية ببلادنا بصفة خاصة، بما يساهم في مواصلة تأهيل بلادنا للولوج النهائي والمستحق لنادي الدول الصاعدة والعمل الجماعي، من أجل مغرب الوحدة والتنمية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الاستفادة من خيرات الوطن، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وما من شك أن هذا التحول التدريجي تؤكدته النتائج المحققة على مستوى تركيبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بفضل مخطط المغرب الأخضر، وإعادة الاعتبار للتصنيع من خلال دعم هذا القطاع وهو ما يؤكد مواصلة بلادنا لاستقطاب استثمارات كبرى في مجال صناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك، وتنويع المنافذ من خلال الانفتاح على إفريقيا والدول العربية والأسواق الصاعدة، هذا إضافة إلى مواصلة جهود استعادة التوازنات المالية والخارجية والدفع بالإصلاحات الهيكلية، ونهج سياسة اجتماعية ومجالية متوازنة مبنية على إدماج مختلف الفئات والجهات والمجالات في الدورة التنموية لإنتاج الثروة والاستفادة العادلة من ثمارها.

كما تؤكد هذا التحول التوقعات الإيجابية على مستوى نمو الاقتصاد الوطني، الذي من المنتظر أن يصل نهاية 2015 إلى 5% عوض 4,4% المتوقعة برسم قانون المالية 2015، مستفيدا بالأساس من تحسن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي حيث من المتوقع تحقيق محصول حبوب مهم سيبلغ بحمد الله 115 مليون قنطار، بالإضافة إلى تواصل انتعاش القطاع الصناعي حيث تحسن الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي بـ 1,4% خلال الفصل الأول من سنة 2015، وذلك، بالرغم من التراجع الظرفي لبعض الأنشطة غير الفلاحية التي من المتوقع أن تتحسن خلال النصف الثاني من سنة 2015، خاصة في ظل بروز بوادر الانتعاش الاقتصادي بأوروبا.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، واصل عجز الميزان التجاري تحسنه، حيث تقلص بـ 24.3 مليار درهم أو 24% نهاية شهر يونيو، كنتيجة من جهة لتقلص الفاتورة الطاقية، ومن جهة أخرى لارتفاع الصادرات وخاصة الفوسفات ومشتقاته بـ 23% وقطاع السيارات بـ 13.6%. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 5%، وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 19.9%، لتصل إلى 16.9 مليار درهم.

وقد ساهمت هذه النتائج مجتمعة، وبالرغم من انخفاض عائدات السياحة بـ 6.6%، في تحسن الاحتياطات الدولية الصافية لتبلغ متم شهر يونيو 198 مليار درهم، أي ما يعادل 6 أشهر من واردات السلع والخدمات. بالموازاة مع ذلك، سيستمر تقلص عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات للسنة الثالثة على التوالي والذي من المنتظر أن لا يتعدى 2,8% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2015.

كما أن المجهودات المبذولة على مستوى تحصيل الموارد الجبائية وتعبئة الهبات والموارد المتأتية من المؤسسات العمومية، موازاة مع ضبط نفقات التسيير، ستمكننا من حصر عجز الميزانية في 4,3% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2015، وفقا لتوقعات قانون المالية.

وعليه، ينبغي أن يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2016 مناسبة جديدة لتكثيف الجهود من أجل تثبيت هذه النتائج، وتوطيد أسس التحول النوعي التدريجي لنموذجنا التنموي بما يضمن تحقيق نمو مبني على تنويع العرض الإنتاجي وتنويع المنافذ، نمو مُدمج لكل الفئات والجهات، نمو مستدام يحد من التبعية الطاقية والغذائية ويضمن أسس تنمية متضامنة ومستدامة، نمو يجعل من صيانة كرامة المواطن الهدف من كل

الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش.

كما ينبغي، في نفس الوقت، استحضار الإكراهات المرتبطة بعدم استقرار النمو لدى أهم شركائنا وتفاقم حدة التوترات الإقليمية من جهة، وبتحمل ميزانية الدولة لأعباء مالية إضافية مرتبطة أساسا بالشروع في تفعيل الجهوية، وإصلاح القضاء، وإصلاح أنظمة التقاعد، وتنظيم الاستحقاقات الانتخابية، ومواصلة إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة ومتأخرات الأداء لفائدة المقاولات، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات وألويات البرنامج الحكومي، سيتمحور مشروع قانون المالية لسنة 2016 حول الأولويات التالية:

I. توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاول.

II. توطيد أسس نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم.

III. تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

IV. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

أولا : توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاول.

بالإضافة إلى مواصلة دعم الطلب، يُشكل دعم العرض مرتكزا أساسيا لتحقيق التحول المنشود على مستوى نموذج النمو الاقتصادي لبلادنا، وبالأخص دعم العرض الإنتاجي للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، الموجهة للتصدير والمنتجة للثروة وفرص الشغل.

ومن هذا المنطلق، ستركز الجهود على:

1. مواصلة تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية ودعم تموقع بلادنا على خارطة سلاسل القيمة العالمية، من خلال تطوير النظم الصناعية، وتقوية الاندماج والموازنة الصناعية، من خلال مواصلة جهود توفير الإمكانيات المالية اللازمة في إطار صندوق مواكبة ودعم التطوير الصناعي، وتعبئة الوعاء العقاري لإحداث المناطق الصناعية المخصصة للكراء، فضلا عن مواصلة دعم التكوين في التخصصات المرتبطة بهذا المخطط.

2. مواصلة تطوير وتسريع باقي المخططات القطاعية بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الطاقية والغذائية، وتكريس التحول البيئي للنسيج الإنتاجي الوطني لمسايرة التحولات القطاعية العالمية. ويتعلق الأمر بالأساس بمخطط "المغرب الأخضر"، و"مخطط هاليوتيس"، و"رؤية 2020 السياحية"، وبرنامج "الطاقات المتجددة"، وبرامج الحفاظ على البيئة.

3. تعزيز وتوطيد التدابير الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية. ويتعلق الأمر بـ:

- توجيه جزء من الهوامش الميزانية التي يتم توفيرها بفضل الإصلاحات وتعبئة الموارد وضبط نفقات التسيير، لدعم الاستثمار العمومي المنتج بغرض مواصلة تأهيل البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الكبرى باعتبارها رافعة للاستثمارات الخاصة ولدعم تنافسية اقتصادنا الوطني، مع ضرورة استغلال الآليات التي يتيحها الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- مواصلة إجراء الاستراتيجية اللوجستية وتطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج، وذلك بهدف تقليص تكاليف الإنتاج المتعلقة بالنقل والتلفيف والتخزين.

- توطيد التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار من خلال مراجعة ميثاق الاستثمار ومواصلة تبسيط المساطر المتعلقة خاصة بإحداث الشركات، ونقل الملكية ورخص البناء. هذا، موازاة مع تعزيز دينامية البث في المشاريع الاستثمارية على مستوى لجان الاستثمار وطنيا وجهويا، وتقوية آليات المواكبة والتتبع لهذه المشاريع.

● مواصلة دعم المقاولات ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال مواصلة معالجة دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم في إطار "المصدم" ، وتسريع إرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، وتسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسطرية لتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية، مع الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية في احترام للالتزامات الدولية للمغرب، ومواصلة تفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20 في المئة من الصفقات العمومية.

● مواصلة تحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولات، عبر تفعيل القانون البنكي والأبنك التشاركية، وتنوع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين، موازاة مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي لبورصة القيم و للقطب المالي للدار البيضاء. هذا، فضلا عن تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير السلفات الصغرى وعروض الضمان.

● تحفيز القطاع غير المنظم على الاندماج التدريجي في الدورة الاقتصادية وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية واستثمار كل الآليات القانونية والجبائية والجمركية المتاحة لمحاربة الغش والتملص الضريبيين ومحاربة التهريب والإغراق والتصريحات الجمركية الناقصة واستيراد المواد المقلدة والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة، بما يضمن حماية المستهلك المغربي والشفافية والمنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين ويحمي النسيج الاقتصادي الوطني.

4. تنويع الأسواق ودعم التصدير والمقاولات المصدرة من خلال توطيد التدابير الرامية لتحسين استفادة بلادنا من اتفاقيات التبادل الحر خاصة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الاقتصاديات الصاعدة، موازاة مع تقوية الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للسياسة الرشيدة والمثمرة لجلالة الملك حفظه الله لتعزيز التعاون المنتج جنوب - جنوب وخاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا : توظيف أسس نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم.

إن تحقيق التحول المنشود على مستوى نموذجنا التنموي، يقتضي إبداع الآليات الكفيلة بجعل المواطنين بمختلف فئاتهم، وبمختلف جهات ومناطق المملكة يساهمون في إنتاج الثروة ويستفيدون منها بشكل عادل ومتوازن.

ومن هذا المنطلق، ستُعطي الحكومة الأولوية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية بتكثيف الجهود لمكافحة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وبيعض القرى في السهول والسواحل، على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها.

وهكذا، ستعمل الحكومة على وضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لتوفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها.

هذا، مع الحرص على ضمان التقائية وتكامل هذه التدخلات مع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للتصدي لمظاهر العجز الاجتماعي والنهوض بالمناطق الهامشية، والأحياء العشوائية بضواحي المدن، بالإضافة للحرص على الاستفادة من الاختصاصات والموارد الجديدة للجهات والبرامج التنموية المقبلة للجهات، في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها وقراها، بما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن.

وإذا كان تحسين أوضاع سكان العالم القروي، والمناطق الصعبة والبعيدة، والأحياء الهامشية والعشوائية بضواحي المدن، والتخفيف من معاناتهم، يشكل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، فإن التشغيل، باعتباره من أهم مرتكزات النمو المُدمج، يوجد كذلك على رأس الأولويات.

وما الخيارات المرتكزة على دعم الصناعة وباقي الاستراتيجيات القطاعية، وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإدماج القطاع غير المهيكل، إلا دليل على عزم الحكومة على جعل التشغيل على رأس أولوياتها.



وتأتي هذه الخيارات في صلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تهدف إلى وضع أولوية التشغيل في صلب السياسات العمومية، وترتكز على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتشغيل، وكذا مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، وخاصة المرأة والشباب.

وإذا كان تحسين ظروف العيش وتوفير الشغل اللائق من المقومات الأساسية لصيانة كرامة المواطن، فإن إصلاح التعليم كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش يعد عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من أفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على الانخراط الجاد، بالتعاون مع كافة المتدخلين، في تفعيل هذا الإصلاح الجوهرى والمصيرى، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

كما ستتم مواصلة جهود تعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، مع إيلاء أهمية خاصة لتكثيف وتنويع العرض السكنى الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة السكن المهدد بالانهيار. هذا، موازاة مع العمل على جعل توفير شروط وظروف السكن اللائق للمواطنين والحد من التجاوزات في مجال التعمير والبناء، في صلب أولويات سياسة إعداد التراب الوطنى.

وباعتبار المرأة مكونا أساسيا للمجتمع وفاعلا محوريا في عملية التنمية، فسيتم العمل على مواصلة وتكثيف البرامج والمشاريع الهادفة لتحسين ظروف عيش النساء والنهوض بأوضاعهم وإدماجهم في المسيرة التنموية لبلادنا. فبالموازاة مع التدابير الهادفة إلى دعم المطلقات والأرامل في وضعية هشّة ومواكبة النساء في القرى والأحياء المهمشة عن طريق تطوير المشاريع المدرة للدخل، سيتم العمل على مواصلة تفعيل الإجراءات الرامية لدعم الولوج المتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإدارى والسياسى والاقتصادى، ومحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وسيحظى تفعيل السياسة الحكومية المندمجة في مجال حماية الطفولة باهتمام وتتبع خاصين، عبر تقوية الإطار القانونى لحماية الأطفال، واتخاذ

ما يلزم من إجراءات لتحسين ظروف عيش الأطفال في وضعية هشاشة، وحياتهم من مختلف المخاطر، وإدماجهم في المنظومة التربوية والتعليمية.

كما سيتم توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب ومواكبتهم، من خلال دعم الأنشطة الفنية والإبداعية بكل أصنافها، وتقوية شبكة المراكز الثقافية والمكتبات، ودور الشباب، ومراكز التكوين الرياضي، والمراكز الرياضية للقرب.

وستتم مواصلة تفعيل السياسة المندمجة لتدبير شؤون مغاربة العالم، من خلال تحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين، بما يمكن من التجاوب بشكل أحسن وأنجع مع مختلف تطلعاتهم وقضاياهم في مختلف مجالات الحياة العامة. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية لوضع حد للاختلالات والمشاكل التي تعرفها بعض القنصليات، من خلال تحسين التواصل والتعامل مع أفراد الجالية بالخارج، وتقريب الخدمات منهم، وتبسيط وتحديث المساطر، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

هذا، فضلا عن تكثيف جهود والتقائية مختلف المتدخلين، من أجل تحسين وتحديث وتيسير الخدمات الإدارية الموجهة لهم، وتطوير وتنويع وتوسيع برامج تعليم اللغات والثقافة المغربية، وتكثيف التضامن مع الموجودين منهم في وضعية صعبة، وتيسير سبل الاستثمار لهم، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم وحماية مصالحهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة الوطنية، وتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي نفس السياق، ستتم مواصلة تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة بما ينسجم مع قيم المغرب النبيلة وحضارته العريقة وروح الدستور الجديد وما يفرضه القانون الدولي وما تمليه ضرورة ترسيخ مكانة المغرب وتوثيق إشعاعه ضمن محيطه الجهوي.

ثالثا : تفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

يُشكل تفعيل الجهوية مرتكزا أساسيا لتحقيق التوازن المأمول بين دينامية النمو، ودينامية الإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق، وضمان التناسبية الملائمة بين المجهود التنموي العام وبين خصوصية كل جهة.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية بما يضمن ممارستها لأختصاصاتها وأدائها للدور المنوط بها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية جهويا وإقليميا ومحليا. كما سيتم العمل على إرساء صندوق التاهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات.

ولمواكبة هذا التحول الهام والمحوري على مستوى الهندسة المؤسسية لبلادنا، ستركز الجهود على التفعيل السريع للاتمرکز الإداري، وتقوية آليات التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية، بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في تنزيل السياسات العمومية.

وبالموازاة مع تفعيل هذا الورش التنموي الاستراتيجي والهام، سيتم مواصلة تنزيل الدستور، والإسراع بوضع واعتماد القوانين التنظيمية، والدفع قدما بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بـ:

1. مواصلة إصلاح القضاء وفقا لخارطة الطريق التي حددها الميثاق، وخاصة تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنصوص القانونية التي تهم توطيد استقلالية القضاء، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات. هذا، بالإضافة إلى مواصلة مجهودات تحديث الإدارة القضائية، وتعزيز حكومتها وتبسيط المساطر، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء.

2. إصلاح نظام التقاعد باعتباره ورشا مستعجلا ومصيريا لإنقاذ هذا النظام من الإفلاس وضمان حقوق المنخرطين فيه، من خلال اتخاذ القرارات الضرورية والمستعجلة لضمان التوازن المالي لأنظمة التقاعد في إطار الحوار مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وأخذا بعين الاعتبار رأي المؤسسات الدستورية ذات الصلة.

وسيتم هذا الإصلاح على مرحلتين. مرحلة أولى أنية تعنى بالإصلاح المعياري لنظام المعاشات المدنية مع مراعاة التدرج في التنزيل والحفاظ على الحقوق المكتسبة للموظفين والمتقاعدين. ومرحلة ثانية

على المدى المتوسط تعنى بالإصلاح الهيكلي نحو نظام القطبين، وذلك من خلال إعداد قانون إطار يسطر المبادئ العامة للإصلاح الشامل لقطاع التقاعد ببلادنا وفق نظام القطبين مع إرساء نظام تكميلي إجباري للقطب العمومي؛ ويضمن التوسيع التدريجي للتغطية الاجتماعية لفائدة غير الأجراء من عمال مستقلين ومهنيين، وأصحاب المهن الحرة؛ ويقوي الجوانب المتعلقة بحكامة وشفافية تدبير صناديق التقاعد لا سيما في مجال تدبير الاحتياطات المالية والقواعد الاحترازية.

3. مواصلة إصلاح صندوق المقاصة بما يمكن من مواصلة مجهود توفير هوامش مالية إضافية يتم توجيهها بالأساس لدعم الاستثمار المنتج، واستهداف بعض الفئات المعوزة المحددة وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن. وسيتم تخصيص الاقتصاد المتوقع لتمويل الاستعمالات التالية :

✓ تخصيص جزء لضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي باعتبار أن المساهمة التضامنية التي تشكل الأساس في تمويله ستنتهي بنهاية سنة 2015، في حين أن نفقاته في تزايد مستمر لتمويل نظام المساعدة الطبية "الراميد" وبرنامج تيسير والمبادرة الملكية "مليون محفظة"، ودعم الأرامل في وضعية هشّة وذوي الاحتياجات الخاصة.

✓ تخصيص جزء لتمويل برنامج متكامل ومتعدد السنوات لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية لتدارك الخصائص المسجل في هذا الميدان محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا، وتحسين الولوجية إلى الخدمات الطبية، وتحسين جودة العرض الطبي، ومواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية ارتباطا بتعميم المساعدة الطبية.

✓ تخصيص جزء لمواصلة مجهود الاستثمار العمومي وتوجيهه بالخصوص نحو الاستثمارات المنتجة اقتصاديا واجتماعيا.

4. مواصلة إصلاح النظام الجبائي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي، وإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة، ومواصلة إرجاع دين هذه الضريبة لفائدة المقاولات المستحقة، موازاة مع إدماج القطاع غير المهيكّل والتقليص من الإعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا، ومحاربة الغش والتملص الضريبيين.

رابعاً : تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة جهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية

سيؤسس تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الذي سيدخل حيز التنفيذ انطلاقاً من السنة القادمة، لمرحلة جديدة في برمجة وتدبير السياسات العمومية وإعداد وتنفيذ ومراقبة قوانين المالية، من خلال ترسيخ مبادئ النجاعة وحسن الأداء والتقييم والمحاسبة والتوزيع الجهوي للبرامج والمشاريع. هذا، بالموازاة مع التنصيص على اعتماد آليات حديثة في التدبير العمومي كالبرمجة المتعددة السنوات والتعاقد ببعديه الأفقي والعمودي.

وفي هذا الإطار، فكل القطاعات والمؤسسات مدعوة للتعبة من أجل الشروع في تطبيق كل مضامين هذا الإصلاح الهام، وذلك وفق المخطط الإجرائي للتنزيل الذي يقره القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يمتد على خمس سنوات ابتداء من فاتح يناير 2016.

بالإضافة إلى التعبة اللازمة لإنجاح تفعيل إصلاح القانون التنظيمي للمالية، تدرج مواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية في إطار تثبيت الجهودات والتدابير التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية، والتي مكنتنا من تقليص عجز الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات على التوالي إلى 4,9% و 5,7% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014، ومن المتوقع أن يتقلص أكثر ليبلغاً نهاية سنة 2015 على التوالي 4,3% و 2,8% من الناتج الداخلي الخام.

ومن هذا المنطلق، وحتى نتمكن من تأكيد وتثبيت هذا التوجه، ينبغي الالتزام بتوطيد التدابير المتخذة لاستعادة توازن القطاع الخارجي، خاصة عبر دعم الصادرات وتقنين الواردات من خلال تطبيق معايير الجودة والسلامة ومحاربة إغراق الأسواق المغربية والتهرب والتصريحات الجمركية الناقصة، هذا، موازاة مع تئمين المنتج المحلي، ومواصلة تعبة التمويلات الخارجية، خاصة الهيئات الممنوحة لبلادنا من قبل بعض دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة.

كما يجب الالتزام ومواصلة اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية من أجل تقليص العجز إلى 3,5% سنة 2016، وذلك من خلال تحسين تحصيل الموارد الجبائية وتعبة الموارد المتأتية من المؤسسات العمومية، بالموازاة مع مواصلة ضبط نفقات السير العادي للإدارة والمضي قدماً في

إصلاح صندوق المقاصة بما يمكن من توفير الهوامش الضرورية لدعم الاستثمار، واستهداف الفئات المعوزة والهشة. والعمل في نفس الوقت، على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2016، وخاصة ما يتعلق باحترام القاعدة الرامية إلى حصر موارد الاقتراض في تمويل نفقات الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تخضع مقترحاتكم في إطار تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2016، للتوجهات الأساسية التالية :

■ ضبط كتلة الأجور، من خلال :

- العمل انطلاقاً من هذه السنة على اتخاذ ما يلزم من تدابير بالتعاون مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، لضبط توقعات نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية بإلغاء الطابع التقديري لاعتمادات الموظفين وتقييد صرفها بالسقف المحدد في قانون المالية ابتداء من سنة 2017.

- حصر مقترحاتكم بشأن المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على تفعيل إعادة الانتشار لتعبئة الفرص المتاحة بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي.

- التقييد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاعكم.

■ التقييد بعقولة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، من خلال :

● مواصلة التحكم في نمط عيش الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بـ:

- استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات.

- كراء وتهيئ المقرات الإدارية وتأثيثها.

- النقل والأسفار إلى الخارج.

- الاستقبال والندوة، وتنظيم المؤتمرات والندوات.

● مواصلة التقيد بضرورة ربط عمليات اقتناء وكراء السيارات بالترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع الوزاري المعني أو المؤسسة المعنية.

■ الرفع من فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار عبر:

● العمل على إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع:

■ موضوع اتفاقيات والتزامات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، بالإضافة إلى المشاريع التي توجد في طور الإنجاز.

■ ذات الأثر الواضح من حيث إحداث فرص الشغل وإنتاج الثروات وتحقيق التوازن المجالي والجهوي، وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات، والتي تستجيب بالأساس للأولويات المسطرة للعمل الحكومي برسم قانون المالية لسنة 2016.

● الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات جاهزة تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى معايير محكمة لانتقائها، وآليات دقيقة لتتبع تنفيذها وضبط كلفتها.

● ضرورة مواصلة الالتزام بتصفية الاعتمادات المرحلة في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة.

● وجوب التزام الأمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والحرص على إحداث المرافق والتجهيزات العمومية على المواقع المتضمنة في تصاميم التهيئة، والمنع التام للاعتداء المادي على عقارات الأغيار، والتقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمرافق والتجهيزات العمومية، قبل الشروع في إنجاز المشاريع.

● ضرورة التقيد عند اللجوء إلى الدراسات بمجموعة من الضوابط تتمثل في:

- الحرص على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، والكفاءات المتوفرة بمختلف الإدارات العمومية؛
- إعطاء الأولوية لتفعيل الدراسات المنجزة، وتأمين خلاصاتها عند برمجة أو إنجاز المشاريع والبرامج المستقبلية؛
- ضرورة الاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات الوزارية في المجالات ذات التدخل المشترك.

كما أنه وبغرض الحرص على التطبيق الدقيق لهذه الضوابط، فإن برمجة أو تنفيذ أي نفقة متعلقة بالدراسات يجب أن تخضع للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع الوزاري المعني أو المؤسسة المعنية.

● حصر النفقات المشتركة فيما لا يمكن تخصيصه بطريقة مباشرة لقطاع وزاري معين، تفعيلًا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

● التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاعكم، تفعيلًا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وانطلاقًا من التوجيهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2016 والإمكانيات المتاحة ونسبة العجز المحددة، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة.

لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 31 غشت 2015 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2016.

وكما لا يفوتني التذكير بضرورة استحضار البعد الجهوي في توزيع البرامج الاستثمارية والأغلفة المالية المقترح رصدها لهذه الغاية، وإرفاق مقترحاتكم ببيانات تحدد التوزيع الجهوي، مع الحرص على التمييز بين المشاريع الجديدة، وتلك التي هي في طور الإنجاز، أو سيتم الانتهاء من إنجازها.

ومن جهة أخرى، أهيب بكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمل على إيفاء مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، بمذكرات تتضمن المعطيات الخاصة بالبرامج والمشاريع المبرمجة في إطار مشاريع ميزانياتها لسنة 2016 وفق الأولويات المسطرة أعلاه.

كما أطلب منكم إصدار التعليمات اللازمة إلى مصالحكم المختصة من أجل التتبع المنتظم لتنفيذ البرامج التي تكون موضوع تمويل خارجي وخاصة الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على توفير أحسن الظروف لتمكين بلادنا من استيفاء التمويلات المتفق عليها، لما لذلك من أثر إيجابي على خزينة الدولة.

وأود في الأخير، أن ألفت انتباهكم إلى الضرورة الملحة للتقيد بالآجال المذكورة أعلاه حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية المحددة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
عبد الإله ابن كيران